

# نظرة عامة على محكمة الصين: محكمة مستقلة للنظر في الانتزاع القسري للأعضاء البشرية من سجناء الرأي في الصين

الانتزاع القسري للأعضاء هو شكل من أشكال الاتجار بالأعضاء حيث يقتل الناس من أجل استئصال أعضائهم بهدف زرعها. يدفع متلقو الأعضاء المهربة، والذين قد يكونون مواطنين صينيين أو سواهم من سياحة زراعة الأعضاء الذين يسافرون إلى الصين، مبالغ كبيرة لاستلام الأعضاء المهربة.

ضحايا الانتزاع القسري للأعضاء هم في الأساس أشخاص يتبعون ممارسة التأمل في مدرسة الفالون غونغ، إلى جانب مسلمي الأويغور (مجموعة عرقية تركية محتجزة حالياً بأعداد كبيرة في

أثيرت أسئلة قلقه بشأن الانتزاع القسري للأعضاء مع المسؤولين الصينيين والممارسين الطبيين الصينيين في مناسبات عديدة، ولكنها تقابل بشكل روتيني بالإنكار وبالتأكيد-الذي لا يدعمه دليل- على نظام التبرع التطوعي المزعوم للأعضاء. في بعض الأحيان، كان المهنيون الطبيون الصينيون يرفضون البراهين الدالة على الانتزاع القسري للأعضاء، لكن عمليات الرفض والإنكار هذه هي عبارة عن فشل في التعامل مع جوهر الادعاءات

## نظرة عامة على محكمة الصين

أجرت محكمة الصين، التي يرأسها السير جيفري نيس، كيو سي (الذي شغل سابقاً منصب المدعي العام الرئيسي في سلوبودان ميلوسيفيتش في محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة) - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أول تحليل قانوني مستقل لجميع الأدلة المتاحة بشأن الاستيلاء على الأعضاء من أجسام سجناء الرأي والضمير في الصين بهدف تحديد الجرائم الجنائية، إن وجدت، والتي قد تكون قد ارتكبت من قبل أفراد تابعين لهيئات أو منظمات أو مسؤولين حكوميين أو معتمدين في الصين ربما شاركوا في الانتزاع القسري للأعضاء.

انضم إلى السير جيفري نيس كيو سي ستة أعضاء من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وماليزيا وإيران، متخصصين في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وجراحة زرع الأعضاء، والعلاقات الدولية، والتاريخ الصيني، وعالم التجارة والأعمال.

بدأت محكمة الصين من قبل هيئة التحالف الدولي لوقف إساءة استخدام الأعضاء المزروعة في الصين (ETAC)، وهي مؤسسة خيرية لحقوق الإنسان تتألف من محامين وأكاديميين ومهنيين طبيين وباحثين ومدافعين عن حقوق الإنسان مكرسين لإيقاف الانتزاع القسري للأعضاء في الصين. شعرت ETAC بأنها مضطرة إلى إنشاء محكمة الصين نظراً للتقارير العديدة، بعضها من هيئات بارزة جداً، والتي تعاملت مع الانتزاع القسري ولكنها لم تتعامل على وجه التحديد مع ما إذا كانت ممارسات زرع الأعضاء في الصين قد بلغت - أو تضمنت - ارتكاب جرائم جنائية دولية. بينما أطلقت ETAC عمل المحكمة، كان هناك فصل ضروري ودقيق بين ETAC والمحكمة. جميع الأدلة المقدمة والمراسلات كانت عن طريق محامي المحكمة، حميد سابي.

أصدرت المحكمة دعوة علنية للأدلة والأدلة المضادة وعلى مدى 12 شهراً، عقدت جلسات استماع علنية في ديسمبر 2018 وأبريل 2019 حيث ساهم أكثر من 50 من شهود الحقائق والخبراء والمحققين بإدلاء الأدلة. كما تلقت محكمة الصين آراء خبراء قانونيين من إدوارد فيتزجيرالد كيو سي وداووك إن سيفاناثان.

اتصلت المحكمة بممثلي منظمة الصحة العالمية، وجمعية زراعة الأعضاء (TTS)، ومجموعة الوصاية على إعلان اسطنبول بشأن سياحة الأعضاء (DICG)، والأكاديمية البابوية للعلوم (PAS)، إلى جانب متخصصي زراعة الأعضاء الصينيين البارزين والحكومة الصينية، ودعتهم إلى تقديم أدلة حول ممارسات زراعة الأعضاء السابقة والحالية في الصين.

## حكم محكمة الصين

قم بتنزيل الخلاصة القصيرة، ملخص الحكم والحكم الكامل

<https://chinatribunal.com/final-judgment/>

شريط وثائقي قصير عن حكم محكمة الصين (8 دقائق) -

<https://chinatribunal.com/final-judgement-video/>

لقطات فيديو لجلسات الاستماع-

<https://chinatribunal.com/the-hearings/> و  
<https://chinatribunal.com/the-hearings-april-2019/>

الشهادات المكتوبة وجميع المذكرات المقدمة إلى المحكمة

<https://chinatribunal.com/submissions/>

مواد مقروءة اطلعت عليها المحكمة تضم تقارير وتحقيقات

<https://chinatribunal.com/reading-material/>

في يونيو 2019، أعلنت محكمة الصين أنه تم إثبات الادعاءات بما لا يدع مجالاً للشك. وأعلن حكم المحكمة، جزئياً، ما يلي:

- "تم ارتكاب الانتزاع القسري للأعضاء لسنوات في جميع أنحاء الصين على نطاق واسع ... وكان ممارسو الفالون غونغ أحد المصادر - وربما المصدر الرئيسي - للتزويد بالأعضاء."
- "فيما يتعلق بالأويغور، كان لدى المحكمة أدلة على إجراء فحوصات طبية على نطاق يمكن أن تجعلهم، من بين استخدامات أخرى، أن يصبحوا "بنكاً للأعضاء".
- "ليس لدى المحكمة أي دليل على أن البنية التحتية الهامة المرتبطة بصناعة زراعة الأعضاء في الصين قد وقع حلها ولا يوجد تفسير مرضٍ لمصدر الأعضاء المتاحة بسهولة وكل هذا يخلص إلى أن الانتزاع القسري للأعضاء مستمر حتى اليوم."
- "تم إثبات ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد الفالون غونغ والأويغور بما لا يدع مجالاً للشك ..."
- "يجب على الحكومات وأي شخص يتعامل بأي طريقة جوهريّة مع جمهورية الصين الشعبية..... أن يدركوا الآن أنهم، بالقدر الذي تم الكشف عنه أعلاه، بصدد التعامل مع دولة إجرامية."

## دعوة لاتخاذ إجراءات

في ضوء حكم المحكمة، هناك حاجة لاتخاذ إجراء عاجل.

فيما يلي بعض الإجراءات الفورية المقترحة:

- يجب على الجامعات والمستشفيات أن توقف على الفور جميع أشكال التعاون ذات الصلة بزراعة الأعضاء مع الصين، بما في ذلك التدريب والأبحاث المتعلقة بزراعة الأعضاء.
- يجب على الحكومات تقديم ودعم القوانين التي تحظر سياحة زرع الأعضاء على وجه التحديد.
- يجب على المجتمع الدولي أن يدين علناً الاستئصال القسري للأعضاء وأن يدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق في المصادرة القسرية للأعضاء من سجناء الضمير في الصين.
- يجب تحميل الحكومة الصينية المسؤولية بشأن "ارتكاب جرائم ضد الإنسانية ضد الفالون غونغ والأويغور ..."

أصدرت محكمة الصين "دعوة لمبادرة" تحث المجتمع الدولي على المساعدة في وضع حد للممارسة غير القانونية المروعة المتمثلة في الانتزاع القسري للأعضاء من الضحايا الأبرياء، وتجارة الأعضاء غير الأخلاقية التي تغذيها.

ولاحظت محكمة الصين في حكمها ما يلي:

"... أن انتزاع الأعضاء القسري هو نوع من الشر لا مثيل له حتى بالمقارنة - على أساس فحص حالات الموت حالة حالة - مع جرائم القتل الجماعية التي ارتكبت في القرن الماضي. هناك اعتقاد مبرر في أذهان البعض أو الكثيرين - يرتقي إلى درجة الاحتمال أو الاحتمال الكبير - بأن تصفية جماعية قد ارتكبت.

"تماشياً مع هذا، وبالنظر إلى الأدلة والقانون، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن هناك واجباً على أولئك الذين لديهم سلطة الشروع في التحقيقات والمقاضاة في المحاكم الدولية أو في الأمم المتحدة لاختبار ما إذا كانت الإبادة الجماعية قد تم ارتكابها بالفعل. يجب أن يتحركوا على الفور لتحديد المسألة عن أي أفعال تتعارض مع أحكام اتفاقية الإبادة الجماعية."